



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# فرص إجراء انتخابات مبكرة ثانية بعد تشكيل الحكومة الجديدة

عبدالعزیز علیوی العیساوی



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

### ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

# فرص إجراء انتخابات مبكرة ثانية بعد تشكيل الحكومة الجديدة

**عبدالعزیز علیوی العیسایوی \***

مقدمة:

لم يرد ذكر موعد إجراء انتخابات مبكرة ثانية على لسان أيٍّ من القيادات السياسية في الأيام التي سبقت التصويت على عبداللطيف رشيد رئيساً للجمهورية، وتكليف محمد شياع السوداني بتشكيل الحكومة التي نالت الثقة في السابع والعشرين من تشرين الأول 2022، ما أثار تساؤلات بشأن فرص الحكومة الجديدة بإجراء الانتخابات، ومدى جدية القوى السياسية في التعاطي معها، والوقت المناسب لإجراء الانتخابات في حال جرى الاتفاق على ذلك.

ويبدو أنَّ التركيز على البحث عن مخارج للأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد منذ أكثر من عام جعل التصويت على رئيس الجمهورية، وتشكيل حكومة جديدة في صدارة الأولويات، وتراجع الحديث عن الانتخابات وموعدها حتى وإن كان بصورة مؤقتة، إلا أنَّ ذلك لا يعني مغادرة هذا الخيار مغادرة نهائية، خصوصاً في ظل وجود قناعة لدى معظم الطيف السياسي بضرورة الذهاب نحو انتخابات جديدة، لكن بعد تشكيل حكومة قوية قادرة على ضبط إيقاع العملية السياسية التي عانت من هزّات عنيفة في الأشهر التي سبقت التصويت والتكليف.

ومع غموض المواقف بشأن موعد الانتخابات الجديدة، إلا أنَّ بعض التصريحات التي أدلى بها سياسيون أشارت إلى أنَّها لن تُجرى قبل مرور (18) شهراً على الأقل، أي: إنَّ أقرب موعد لها هو ربيع عام 2024، ويكون في هذه الحالة البرلمان قد قضى ثلاث سنوات من عمر دورته الانتخابية البالغة أربعة أعوام، وقد يفتح هذا الأمر باباً للنقاش حينها بمنح البرلمان فرصة لإكمال دورته وتأجيل الانتخابات حتى 2025، وفي هذه الحالة سيكون أمام الحكومة فرصة أطول للإنجاز.

وتعدّدت التكهّنات بشأن الانتخابات حتى كشف عن المنهاج الوزاري لحكومة السوداني الذي أعلن في يوم جلسة منح الثقة، والذي أشار إلى وجود نية لدى الحكومة لإجراء انتخابات في

\* باحث.

عام، بعد تعديل قانون الانتخابات في ثلاثة أشهر، في إشارة واضحة إلى أنّ الانتخابات ستكون واحدة من الأولويات التي وضعتها الحكومة في الحسابان.

### أولاً: الانتخابات المبكرة الأولى

تُعدُّ انتخابات العاشر من تشرين الأول 2021 الانتخابات المبكرة الأولى في سَجَل العمليات الانتخابية العراقية التي تلت عام 2003، كما أنّها تُعدُّ الانتخابات الأكثر جدلاً طيلة (19) عاماً، وكادت مخرجاتها أن تُودي بالعملية السياسية، وتسيّبت بتناحرٍ سياسيٍّ غير مسبوق، وصل إلى مستويات حَظرة.

وبدأت الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة مع انطلاق احتجاجات تشرين عام 2019، ورافق ذلك مطالبات بتغيير مفوضية الانتخابات وقانونها، وجرى إلغاء المفوضية السابقة، وشكّلت مفوضية من القضاة، والانتقال بالعراق من نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي إلى الدوائر المتعددة نزولاً عند رغبة فئة من المحتجين، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة مصطفى الكاظمي في أيار 2020، إذ اتخذت قراراً بإجراء الانتخابات المبكرة في 6 حزيران 2021 قبل أن تُوجّل؛ لأسباب فنية حتى 10 تشرين الأول 2021.

وحظيت الانتخابات قبل إجرائها وفي يوم إجرائها بإشادة كبيرة من قبل معظم القوى المشاركة فيها، ومن قبل المنظمات المحلية والدولية التي راقبت يوم الاقتراع، إلا أنّ مفاجئة كبيرة حدثت بعد الإعلان عن النتائج الأولية، إذ تعرّضت النتائج للتشكيك والظعن من قبل بعض الكيانات السياسية المشاركة في الانتخابات، وتبع ذلك جدل سياسي ما زالت بعض آثاره حاضرة حتى اليوم.

أحدثت نتائج الانتخابات -على المستوى السياسي- انقساماً سياسياً كبيراً بعد ذهاب الكتلة الصدرية نحو خيار تشكيل حكومة أغلبية ضمن ما كان يعرف بـ«التحالف الثلاثي»، أو «إنقاذ وطن» بعد تفاهات مع تحالف السيادة، والحزب الديمقراطي الكرستاني، إلا أنّ هذا المشروع لم ينجح؛ لعدم قدرة هذا التحالف على تحقيق أغلبية الثلثين لتمرير مرشح رئاسة الجمهورية، واستمر الخلاف حتى انسحاب الكتلة من مجلس النواب في حزيران 2022.

ومن الناحية الأمنية فقد شهدت المنطقة الخضراء ومحيطها أسابيع من القلق والتوتر بعد اعتصام أنصار التيار الصدري في مجلس النواب حتى إنهاء الاعتصام نهاية آب 2022.

وعلى المستوى الاقتصادي، شهدت البلاد عاماً من التعطيل الذي من أهم أسوأ نتائجه غياب موازنة 2022 الذي فاقم الأعباء الاقتصادية التي يعاني منها المواطن العراقي منذ رفع سعر صرف الدولار والإرباك الاقتصادي الذي لحق به جرّاء ذلك.

وفيما يتعلّق بالاستحقاقات الدستورية فإنّها كانت مغيبة طيلة العام الذي أعقب انتخابات 2021، فلا رئيس للجمهورية، ولا حكومة كاملة الصلاحية، ممّا نتج عنه مطالبات بضرورة تعديل الدستور، ووضع فقرات تضع سقفاً محدّداً للاستحقاقات الدستورية ولا تتركها سائبة.

### ثانياً: مقدمات الانتخابات المبكرة الثانية

بعد مرور أشهر على ما بات يعرف في العراق بالانسداد السياسي، ووصول الأمور إلى طريق مسدود بعد إخفاق التحالف الثلاثي بتشكيل حكومة أغلبية، وعدم قدرة الثلث الضامن الذي يمثّل قوى الإطار على تحقيق أغلبية الثلثين، والاستنزاف الكبير للوقت وصل أغلب القوى السياسية إلى أنّ المخرج الوحيد للأزمة هو إجراء انتخابات مبكرة جديدة.

ومع عدم سماع اعتراضات مباشرة من قبل أغلب القوى الفاعلة على فكرة الانتخابات المبكرة، إلا أنّ اختلافات جوهرية كانت تتعلّق بموعد إجراء الانتخابات وآلياتها، إذ كان التيار الصدري مطالباً بالحل الفوري للبرلمان وإجراء انتخابات مبكرة بعد شهرين أو ثلاثة أو أكثر من ذلك بقليل، على أن تُجرى الانتخابات بذات القانون، أي: الدوائر المتعدّدة، وتحت إشراف ذات الحكومة، أي: حكومة الكاظمي، وهو ما كانت ترفضه أطراف في الإطار التنسيقي التي لم تكن معترضة على فكرة إجراء الانتخابات، إلا أنّها كانت تشترط تغيير قانون الانتخابات، والعودة -مثلاً- إلى نظام التمثيل النسبي أو الذهاب إلى النظام الانتخابي المختلط، فضلاً عن إصرارها على إجراء الانتخابات في ظل وجود حكومة جديدة.

واستمرت هذه المطالبات حتى بعد انسحاب الكتلة الصدرية من مجلس النواب في حزيران 2022، إذ بقيت الدعوات الصدرية لإجراء الانتخابات المبكرة في فترة الاعتصام داخل المنطقة الخضراء حتى إنهاء الاعتصام، وهو أمر لم تعلن أيّاً من القوى الأخرى رفضه.

وبعد التصويت على رئيس الجمهورية وتكليف السوداني بتشكيل الحكومة حملات بيانات وبرقيات التهئة دعوات لإجراء الانتخابات، إذ قال رئيس ائتلاف النصر حيدر العبادي في التهئة «كلِّي أمل أن تكون المرحلة المقبلة تضامنية صادقة، وكفوّاً لخدمة الشعب.. كلِّي أمل أن تستوعب الآخر، وتقود إلى انتخابات نزيهة تُعيد الشرعية للعملية السياسية».

### ثالثاً: فرص إجراء الانتخابات المبكرة

تمتلك الحكومة الجديدة برئاسة محمد شياع السوداني فرصة مهمة لإجراء انتخابات مبكرة ثانية قادرة على نزع فتيل الصراعات السياسية التي بدأت بمجرد إعلان نتائج انتخابات 2021، وقد يبعث إجراء الانتخابات في موعدها المحدد برسائل عديدة ربما أهمها أنّ الحكومة لا تريد البقاء أطول من الفترة التي تحتمها المرحلة الحالية.

وبالمقارنة بين فرص إجراء الانتخابات والتحديات التي يمكن أن تواجه العملية الانتخابية يبدو أنّ الغلبة ستكون للفرص مقابل تحديات يمكن أن تكون صعبة، لكنّها ليست مستحيلة.

وإذا كانت التحديات تقتصر على القضايا الفنية والتشريعية المتعلقة بتغيير قانون الانتخابات أو تعديله، فإنّ الفرص التي يمكن أن تسهّل إجراء الانتخابات المبكرة الثانية كثيرة، من أبرزها:

#### 1. الدعم الأممي.

قالت ممثلة بعثة الأمم المتحدة في العراق (جينين هينيس بلاسخت) في الإحاطة التي قدمتها أمام مجلس الأمن في 4 تشرين الأول 2022 بشأن العراق إنّ الدعوة إلى إجراء انتخابات وطنية مبكرة باتت أكثر وضوحاً، مشددة على أهمية اتباع الإجراءات القانونية بهذا الشأن.

وبيّنت أنّ مساعدة الأمم المتحدة في إجراء انتخابات عراقية جديدة يتطلّب تقديم بغداد طلباً إلى مجلس الأمن بهذا الخصوص، ما يعني أنّ الحكومة يمكن أن تطلب دعم الأمم المتحدة للمساعدة في إجراء الانتخابات، وهو أمر قد يضفي قدراً أكبر من الشرعية على العملية الانتخابية بنظر المجتمع الدولي.

## 2. تقديم ضمانات وتطمينات.

أثارت إحاطة (بلاسخارت) أمام مجلس الأمن أسئلة مهمة بشأن الانتخابات من بينها الآتي: «ما الضمانات في أن إجراء انتخابات وطنية جديدة لن يذهب سدى مرة أخرى؟ كيف سيقنع المواطنون العراقيون بأن الأمر يستحق الإدلاء بأصواتهم؟ وما التطمينات التي سيحتاجها المجتمع الدولي؛ لتقديم الدعم للانتخابات الجديدة؟».

وتتطلب الإجابة على تلك الأسئلة جهوداً حثيثة من الحكومة؛ للتوصل إلى اتفاق أو تفاهات مع القوى السياسية يُفضي إلى القبول المسبق بنتائج الانتخابات؛ لتجنب تكرار تجربة انتخابات 2021، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة نسبة المشاركة في الانتخابات.

## 3. قانون انتخابات مناسب.

تضمن المنهاج الوزاري إشارة إلى ضرورة تعديل قانون الانتخابات في ثلاثة أشهر، ويتطلب هذا الأمر إجراء تعديلات دقيقة ومدروسة للخروج بنظام انتخابي ملائم يفسح المجال أمام المستقلين، والأحزاب الصغيرة، ولا يضر كثيراً بالكبيرة، ويشترط للوصول إلى مثل هذا القانون أن يأتي النظام الانتخابي الجديد متناسباً مع أوضاع العراق الحالية، وقادراً على تحقيق التوازن بين رغبات الشعب وتوجهات القوى السياسية.

## 4. التأييد الواسع.

من المتوقع أن تحظى الانتخابات المقبلة بتأييد واسع؛ لأن القوى التقليدية ستكون مرجحة بها، كما أن القوى المقاطعة أو الخاسرة ستتنظر إليها على أنها فرصة لتغيير المعادلة السياسية الحالية.

ويمكن القول إن نسبة المشاركة في الانتخابات المقبلة ستزداد؛ لأن يوم الاقتراع سيشهد صراعاً انتخابياً بين قوى السلطة، والأطراف الأخرى خارج السلطة؛ للظفر بأكبر عدد من مقاعد البرلمان، ثم تشكيل الحكومة.

## الخاتمة:

ستتمثل الانتخابات المبكرة الثانية -سواءً أُجريت نهاية 2023، أو مطلع 2024- المنقذ للتجربة الديمقراطية الناشئة في العراق، والتي واجهت في عام مضى أخطاراً كبيرة كادت تؤدي بها. وتتوفر أمام الحكومة فرص قد لا تتكرر؛ لإنقاذ العملية السياسية، وانتشالها من دوامة الصراعات السياسية عن طريق إجراء انتخابات ناجحة نسبياً في حال تمكنت من توفير معايير نجاحها، وأبرزها قانون الانتخابات المرضي لمعظم الطيف السياسي، وغير مستفز للرأي العام، وبيئة سياسية داعمة للانتخابات ومخرجاتها، فضلاً عن التحرك باتجاه الناخبين المقاطعين وإقناعهم بالمشاركة؛ لأن ذلك في حال تحقق سيؤدي إلى تقليل الفجوة بين الجماهير، والطبقة السياسية.